آفاق التنويع الاقتصادي في الاقتصادات العربية في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية

-دراسة استشرافية-

Prospects for economic diversification in Arab economies considering global economic transformations

-Prospective study-

براكنية الطاهر[1]، خليل عبد الرزاق[2]

Braknia tahar[1], Khelil abderrazek [2]

[1]جامعة8 ماي1945 قالمة (الجزائر)، braknia.tahar@univ-guelma.dz

[2]جامعة8 ماي1945 قالمة (الجزائر)، abzkhelil@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/14 تاريخ القبول: 2022/05/18 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى وضع تصور لمستقبل التنويع في الاقتصاديات العربية، وقد خلصت الدراسة إلى ان بعض الدول العربية خطت خطوات كبيرة نحو تنويع اقتصاداتها، ويتعلق الامر بدل مجلس التعاون الخليجي، اما بقية الدول فيتوقع بقاء اعتمادها على قطاعات قليلة غير مستدامة او غير تنافسية بسبب تواصل عدم الاستقرار السياسي.

كلمات مفتاحية:تنويع اقتصادي، استدامة،الاقتصاديات العربية،التحول الهيكلي،مؤشر التركز.

Abstract:

This study aims to conceptualize the future diversification of Arab economies, , the study concluded that some Arab countries have made great strides towards diversifying their economies, and this is the allowance of the Gulf Cooperation Council, while the rest of the countries expect their dependence on a few sectors to remain unsustainable or uncompetitive due to continued political instability.

Keywords: economic diversification; sustainability; Arab economies; structural transformation; Focus indicator.

المؤلف المرسل: براكنية الطاهر، **الإيميل:** braknia.tahar@univ-guelma.dz

1. مقدمة :

تسعى جميع دول العلم النامية والمتقدمة على حد السواء إلى تنويع مصادرها الاقتصادية، تماشيا من التوصيات التي تنادي بتحقيق التنمية المستدامة، الذي أصبح مطلب الرأي العام الدولي مع ظهور نظرية حدود النمو وكذا الجهود الدولية من مؤتمرات واتفاقيات دولية. والدول العربية كغيرها من دول العالم تسعى لانتهاج هذا الطريق رغم أنها تعاني من عدم التنوع في مصادرها الاقتصادية حيث أن اغلبها يرتكز على قطاعات قليلة أغلبها صناعات استخراجية، رغم امتلاك المنطقة العربية لإمكانيات طبيعية وبشرية هائلة تسمح لها بتحقيق اقتصاد شامل مكتفي ذاتيا، وهذا ما يعرضها لخطر تقلبات أسعار تلك المنتجات، خاصة مع توجه الدول التقدمة لاستدامة مواردها من خلال إدماج مفاهيم كالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والطاقات المتجددة مما يجعلها تستغني عن المورد الطبيعة التي تستوردها خاصة من الدول العربية، ، رغم أن القليل منها حاولت التقدم بخطوات جادة في هذا المجال، وفي هذا الصدد تحددت إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو مستقبل التنويع الاقتصادي في الوطن العربي؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى بلورة إطار فكري (نظري وتحليلي) حول الإشكالية الموضوعة، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو مفهوم التنويع الاقتصادي وماهي مرتكزاته؟

ماهي الفرص المتاحة والقطاعات التي يمكن أن تشكل أولوية في سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية؟

هل يمكن لجميع الدول العربية تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي؟

منهج الدراسة:

بغية الوصول إلى تحقيق هدف الدراسة لجأ الباحثان إلى استخدام المنهج الاستشرافي من أجل رسم تصور حول مستقبل الاقتصاد العربي، والوصفي التحليلي من أجل تحديد الجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي، وعرض واقع التنويع في المنطقة العربية وكذا تحليل بيانات الدراسة والتعمق أكثر في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع عبر تحليلها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة من جهة أخرى.

أما فيما يخص جمع المعلومات فتم الاعتماد على المسح المكتبي والالكتروني، بهدف التعرف على الدراسات ذات العلاقة بالموضوع، من كتب ومقالات، ودراسات لمؤسسات عربية، وأوراق بحثية للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع من جهة ومعرفة المساهمات السابقة في الموضوع.

أهمية الدراسة:

تمكن أهمية الدراسة في أهمية موضوع التنويع الاقتصادي كونه أصبح مطلبا للدول العربية من أجل تلافي المخاطر الناتجة عن الاعتماد على عدد قيل من القطاعات، وكذا بناء اقتصادات عربية شاملة، مكتفية ذاتيا، ذات طابع مستدام، وكذا إبراز أهمية التحول الهيكلي إلى الاقتصاديات المتنوعة.

أهداف الدراسة:

انطلاقا من تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها، فإن الغرض من البحث في هذا الموضوع لا يخرج في حقيقة الأمر عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

إبراز المفهوم النظري للتنويع الاقتصادي؛

تحديد مكونات الهيكل الاقتصادي للدول العربية؛

تحديد مؤهلات الدول العربية لنهج أسلوب التنويع الاقتصادي؛

تحديد المعالم المستقبلية لتنويع اقتصادي العربي؛

هيكل الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع، وبهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة، والإحاطة به من جميع الجوانب ارتأى الباحثان،

تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، حيث شمل المحور الأول: للتنويع الاقتصادي. بينما عالج المحور الثاني: واقع ومستقبل التنويع الاقتصادي في الوطن العربي.

2.الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي:

يتسم مفهوم «التنويع الاقتصادي» بكونه متعدد الأبعاد، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد التعريفات الخاصة به. يرتبط البعد الأول بتنويع الصادرات (**Export Diversification**)، بحيث يشير هفدت إلى أن ذلك ينطوي على تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي قد تخضع لتقلبات في أسعارها أو مقدار صادراتها، بما يعرقل جهد تأسيس «اقتصاد متوازن» (**Balanced Economy**)، ويزيد من درجة الهشاشة الاقتصادية، ومن ثم يكون الاقتصاد أكثر تأثرا بالصدمات الخارجية، ولا سيما المرتبطة بتلك السلعة التصديرية – الهيدروكربونية في حال دول مجلس التعاون. ومن ثم، يشير التنويع في هذه الحالة إلى اعتماد سياسات موجهة لتغيير الأهمية النسبية هيكل الصادرات السلعية القائم، إدخال منتجات جديدة إلى سلة الصادرات، و/ أو فتح أسواق جغرافية جديدة للتصدير.

في المقابل، يمكن الوقوف على بعد آخر للتنويع الاقتصادي، ينطوي على «تنويع المنتج» (**Product Diversification**)، في إشارة إلى توسيع القاعدة

الإنتاجية للنشاط الاقتصادي في الدولة، في حال اعتماد الدولة على مصدر وحيد غير مستدام للدخل. ومن ثم ينصرف «التنويع الاقتصادي» هنا إلى الرغبة في ضمان عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية لدولة ما، التي من شأنها تعزيز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، من خلال محاولات رفع قدراته الإنتاجية في قطاعات منوعة، من دون أن يقتضي الأمر أن تكون لتلك القطاعات ميزة نسبية عالية، الأمر الذي يدعم التوجه نحو تشارك فئات مجتمعية أكثر في عمليات الإنتاج، وصولا إلى تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة، وتنويع الأسواق المحلية والتصديرية.

ويمكن مما سبق استنتاج التعريف التالي للتنويع الاقتصادي: هو النهج الاقتصادي المتبع من طرف دولة معينة بحيث يرتكز على تعدد القطاعات الاقتصادية بأكبر قدر ممكن، مع إلغاء القطاعات ذات الأولوية شيئا فشيأ، والتوجه نحو الطابع المستدام للنشاط الاقتصادي في مختلف اوجهه.(مجموعة مؤلفين و المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)

كما يمكن تعريفه بأنه:"تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نمو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع".(كورتل، 2019)

ويمكن مما سبق استنتاج التعريف التالي للتنويع الاقتصادي: هو النهج الاقتصادي المتبع من طرف دولة معينة بحيث يرتكز على تعدد القطاعات الاقتصادية بأكبر قدر ممكن، مع إلغاء القطاعات ذات الأولوية شيئا فشيء، والتوجه نحو الطابع المستدام للنشاط الاقتصادي في مختلف أوجهه.

2.2 أنواع التنويع الاقتصادي:

يمكن التفرق بين نوعين من التنويع هما:

التنويع الأفقي**horizontal diversification**: وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة، وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه.

التنويع الرأسي**vertical diversification**: وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة مثل تنويع الاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ويهدف الى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية، حيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى.(عبد الحميد، 2018)

3.2 أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات منها:

-معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية للمساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

-درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وارتباطها بعدم استقرار سعر سلع القطاع ذو الأولوية في سياسة الدولة. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد منعدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

-تطور إيرادات سلع القطاع ذو الأولوية كنسبة من مجموع الإيرادات الإجمالية للدولة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات القطاع ذو الأولوية في سياسة الدولة.

-نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية حيث عامة يدل الارتفاع المتزايد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي.

-تطور إجمالي العمالة بمجملها القطاعي، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

-تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر هام لان التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.(محرز و راشي، 2019)

3.دراسة استشرافية لمستقبل التنويع الاقتصادي في الوطن العربي:

1.3واقع التنويع في الاقتصاديات العربية والإمكانيات المتاحة:

يؤكد واقع الحال أن قلة قليلة من البلدان العربية، تمكنت واقع من تحقيق بعض النجاحات في إنتاج وتصدير مواد مصنعة غير أولية. كما ان بعض البلدان استطاعت تنمية وتطوير عدد من الصناعات ذات الصلة بالنفط ومشتقاته مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التحويلية الأخرى، فيما أحرزت دول أخرى تقدماً ملحوظاً في تنويع وتنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي والسياحي والتجاري والخدمات اللوجستية، مكنتها في نفس الوقت من تحسين مستويات التنويع في هيكلها الإنتاجي والتجاري وإيراداتها العامة. ولعل أبرز ما يمكن

ملاحظته هيكل اقتصاديات في الدول العربية، هو ضعف مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة في جل الدول العربية، باستثناء بعض الدول مثل الصومال والسودان والقمر وموريتانيا، والتي لازالت اقتصاداتها في المراحل الأولى من التحول الهيكلي المرتبط بانتشار الزراعة التقليدية. أما في الدول العربية الأخرى فان تراجع قطاع الزراعة قد يكون سببه المتعددة التي تحد من نمو الزراعة مثل الظروف البيئية القاسية وشح المياه وتراجع الأراضي الزراعية نتيجة المتوسع العمراني الشديد، وما يعزز هذا الاعتقاد هو ارتفاع فاتورة استيراد المواد الزراعية وخاصة العدائية بالإضافة إلى تواضع مردود الإنتاج الزراعي.

يمثل الجدول –1– مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى ما بين سنتي2012 و2018:

الدو ل	2012			2018		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الأر دن	234	0.164	0.623	218	0.170	0.633
الإمارات	259	0.429	0.553	258	0.231	0.494
البحرين	234	0.353	0.698	226	0.386	0.692
تونس	226	0.157	0.53	222	0.137	0.512
الجزائر	98	0.54	0.724	113	0.486	0.813
جيبوتي	85	0.239	0.616	107	0.185	0.657
السعودية	254	0.756	0.747	248	0.557	0.756
السودان	84	0.534	0.793	125	0.440	0.843
سورية	...	...	...	189	0.232	0.647

الصومال	51	0.659	0.748	...	...	...
العراق	133	0.981	0.88	147	0.948	0.890
عُمان	223	0.541	0.665	241	0.447	0.680
فلسطين	136	0.182	0.63	164	0.180	0.674
قطر	233	0.523	0.768	196	0.463	0.790
القمر	6	0.542	.0768	25	0.559	0.734
الكويت	233	0.743	0.777	220	0.486	0.760
لبنان	227	0.159	0.643	215	0.122	0.652
ليبيا	140	0.821	0.784	137	0.794	0.827
مصر	242	0.178	0.539	236	0.152	0.579
المغرب	229	0.16	0.653	241	0.173	0.665
موريتانيا	88	0.506	0.835	133	0.308	0.838
اليمن	192	0.59	0.737	158	0.378	0.767
ماليزيا	254	0.164	0.455	253	0.218	0.443
سنغافورة	249	0.246	0.496	250	0.239	0.470
كوريا	248	0.147	0.462	249	0.198	0.432
العالم	260	0.089	0.000	260	0.069	.0000

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 لصندوق النقد العربي الفصل الثامن استنادا لتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، "قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف **SITC** 3.0 متوفر على الرابط:

https://www.amf.org.ae (تاريخ الزيارة:2022/01/29)

نلاحظ ما يلي:

بالنسبة لمؤشر التركز (**Concentration Index**): يعرف بمؤشر "هير فندال –هرشان" ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات

العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين صفر والواحد، وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات، فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر. (الخطيب, 2015) تشير مؤشرات التنافسية لعام 2018 إلى:

ضعف تنافسية الصادرات العربية سواء من حيث مؤشر التركز أو مؤشر التنوع، حيث بلغت قيمة مؤشر التركز للدول العربية مجتمعة 0.397 مقارنة بقيمته بالنسبة لدول العالم التي بلغت 0.069 في العام 2018. ويشير تتبع تطور هذا المؤشر في الدول العربية إلى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن إذ بلغت قيمة مؤشر التركز في الدول العربية 0.464 في عام 2012، ثم انخفضت في عام 2014 لتصبح 0.483، حتى وصلت 0.355 في عام 2015، وان كانت ارتفعت الى 0373 عام 2018. على الرغم من توسع حجم الأسواق العربية نتيجة زيادة عدد السكان ونمو الطلب مما أدى الى زيادة مضطردة في حجم الواردات، إلا أن الصادرات العربية غير النفطية نحو الأسواق الدولية، لم تشهد نموا يواكب هذا النمو السريع للطلب في الأسواق العربية. ففي حين نمت الصادرات العربية بشكل متعثر وبطيء فقد قفزت واردات الدول العربية بشكل مضطرد من الأسواق الأجنبية وخصوصاً الأوروبية والأسيوية.

أما مؤشر التنوع فيمكن ملاحظة ما يلي:

ارتفاع قيمة مؤشر التنوع في الدول العربية المصدرة للنفط وكذلك الدول المصدرة للمواد الأولية، حيث حققت العراق أعلى قيمة في مؤشر التنوع في عام 2018، لنحو 0.890، ثم جاءت موريتانيا بقيمة بلغت 0.838 وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا 0.827 والجزائر 0.813، قطر 0.790، الكويت 0.760. وبرغم كون

الإمارات من الدول المصدرة للنفط، إلا أنها حققت أفضل قيمة في مؤشر التنوع لعام 2018 بلغت 0.494 وهذا يتوافق مع المكانة التي تحتلها الإمارات في مجال تنويع الاقتصاد.

كذلك نلاحظ أن مؤشر السودان للتنوع بلغ مستويات مرتفعة، حيث بلغ نحو 0.843، رغم أنها لا تصنف على دولة بترولية.

2.3 التنويع الاقتصادي في الدول والإمكانيات المتاحة:

يمكن التمييز هنا بين الدول العربية النفطية والدول العربية الغير النفطية:

1- فالعربية النفطية حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية في اقتصاديات الدول العربية النفطية، إذ استخدمت هذه الدول عائداتها النفطية لبناء البنية التحتية، وخلق فرص العمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية. وعلى الرغم من استمرار الدور المسيطر للنفط، تسير اقتصاديات هذه المجموعة من الدول في اتجاه أكثر تنوعا من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتغير هيكل اقتصاداتها، وتكوين صادراتها نحو مزيد من التنوع، حيث شهد العقدان الأخيران ظهور النشاط الصناعي والمالي والتأمين، والتجارة والسياحة، والنقل والاتصالات والبناء كمساهمين رئيسيين في الناتج المحلي الإجمالي.(براهيم، 2018)

2- أما الدول فير النفطية فإنها تتميز الدول بنقص كبير في الموارد الطبيعية وخاصة المحروقات، ورغم ذلك فهي متأخرة أيضا في التنويع الاقتصادي، فهي تعتمد على قطاعات قليلة، وتتميز عموما بارتفاع مستويات تنوع صادراتها مقارنة بالدول النفطية، فتبرز تونس ومصر لكونهما عرفتا تنويعا متزايدا ومتناميا للصادرات قبل أن تسجلا تراجعا خلال السنوات الأخيرة متأثرتين بالخصوص بالأوضاع السياسية والأمنية وانعكاساتها على الاقتصاد والاستثمار والتصدير. ويجب القول أن حجم

الصادرات السلعية للدول العربية غير النفطية لازال متواضعا ولم يعرف نموا قويا بالرغم من التنوع النسبي لصادراته .(العباس و ابوشمالة، 2018)

3.3 مستقبل التنويع الاقتصادي العربي:

تشير التوقعات إلى ان سيستمر النفط في الهيمنة على الاقتصاد، لكنه يحتاج إلى لعب دور أكثر نشاطًا في عملية التنويع، فعلى الرغم من أن قطاع النفط يعتبر قطاع مربح ويتمتع بهوامش ربح مقارنة بصناعات أخرى، إلا أنه يعاني من عيبين رئيسيين:

أولاً: لا يولد مصدر دخل ثابتًا حيث تتقلب أسعار النفط بشكل كبير، وفي بعض البلدان، لا تكون الإيجارات كبيرة بما يكفي لتوفير دخل كافٍ لتزايد عدد السكان ونظام رفاهية واسع النطاق. في عالم من المتوقع أن يبلغ فيه الطلب ذروته، تصبح هذه التحديات أكثر حدة

ثانيًا: صناعة النفط كثيفة رأس المال بطبيعتها ولا توفر فرص عمل كافية لمئات الآلاف الذين يدخلون سوق العمل كل عام.

تمثل منطقة الشرق الأوسط حاليًا حوالي 10 في المئة من عمليات تشغيل المصافي العالمية، وتتطلع البلدان بشكل متزايد إلى مشاريع البتروكيماويات بالإضافة إلى توسعات المصافي كوسيلة لتحقيق هوامش أعلى وأكثر مرونة. من خلال توسيع سلسلة القيمة، يمكن لمنتجي النفط العرب إنشاء صناعات جديدة ذات أنواع مختلفة من الوظائف والتي لا ترتبط أسعار منتجاتها ارتباطًا وثيقًا بأسعار النفط .

في الماضي، كان التركيز على تصدير البتروكيماويات الأساسية (على سبيل المثال، تحويل الإيثان إلى إيثيلين)، والتي لم تولد الكثير من الفوائد المتوقعة لسببين :

أولاً: ترتبط أسعار المنتجات البتروكيماوية الأساسية ارتباطًا وثيقًا بأسعار النفط

ثانيا: التكرير والبتروكيماويات هي أيضًا صناعات كثيفة رأس المال ولا تولد الكثير من فرص العمل، لذلك كان التركيز الأخير في بعض دول مجلس التعاون الخليجي على توسيع سلسلة القيمة لتشمل المنتجات البتروكيماوية الأكثر تعقيدًا وحتى

المنتجات النهائية المصنعة في المجمعات الصناعية التي تجذب القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. كما يوفر التحول نحو الاستخدامات غير القابلة للاحتراق للنفط درجة من التحوط ضد احتمال حدوث انخفاض في الطلب على النفط.

وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن يتضاعف إنتاج المواد الكيميائية في الشرق الأوسط بين الآن وعام 2040، مما يسمح بزيادة حصة المنطقة في إنتاج المواد الكيميائية العالمية بمقدار أربع نقاط مئوية، لتصل إلى 17 %بحلول عام 2040 على خلفية ميزة تكلفة المواد الأولية والمستوى العالي من كفاءة المرافق المبنية حديثًا. والنتيجة الطبيعية لهذه الزيادة في نشاط المصب هو أنه من أصل 6.5 مليون برميل في اليوم من الزيادة المتزايدة في إمدادات النفط حتى عام 2040 من المنطقة، يتم تصدير 800 ألف برميل يوم فقط كنفط خام (مع مرور 2.1 مليون برميل يوميًا إضافية عبر المصافي و3.6 مليون برميل المستخدمة في إنتاج البتروكيماويات). إن إضافة المزيد من المراحل إلى سلسلة القيمة النفطية بهذه الطريقة لا تولد المزيد من الوظائف فحسب، بل تولد أيضًا أنواعًا مختلفة من الوظائف بما في ذلك الوظائف في قطاع الخدمات مثل التجارة والتسويق والمبيعات والمشتريات والخدمات اللوجستية، فضلاً عن الخدمات الداعمة مثل المحاسبة، المالية وإدارة الموارد البشرية. (IEA, 2018)

فبدلاً من التعامل مع صناعة النفط على أنها صناعة غير مستدامة، بالإضافة إلى زيادة عدم اليقين بشأن آفاق الطلب على النفط، ستحتاج هذه البلدان إلى أن تكون أكثر استراتيجية فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها لقطاع النفط أن يساهم بشكل أكبر في التنويع الاقتصادي. بينما سيستمر قطاع النفط في لعب دور رئيسي ومصدر أساسي للدخل خلال الفترة المقبلة.(Fattouh & Sen, 2021)

ويمكن استشراف المستقبل التنويعي للاقتصاديات العربية بناءا على فرضيتن

1-السيناريو الاول: عودة الاستقرار السياسي والأمني للمنطقة العربية

يؤدي هذا السيناريو إلى ازدهار اقتصادي مدعوما تحسن مؤشرات الحوكمة والديمقراطية في دول المغرب والمشرق العربي ومصر، مدفوعة بنجاح الانتفاضات

الشعبية، وبإرساء قواعد أفضل للحوكمة عبر دعم مسارات الشفافية والمساءلة في عمل الإدارة العامة، وبنجاح عملية التحول الديمقراطي والانتقال الى مرحلة الاستقرار السياسي. أما دول الخليج العربي فيفترض أن تسجل تحسنا في مؤشرات الديمقراطية والحوكمة نتيجة لتأثرها بعملية التحول الديمقراطي التي أصابت المنطقة ككل.

وفي هذا الإطار، يتوقع أن تقوم الدول النفطية بزيادة معدلات الاستثمار العام لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في النمو .

وسيتعزز التعاون العربي من خلال تكثيف جهود تبادل الخبرات وخلق مناطق تبادل حرة مما يساهم في نمو الاقتصاد العربي، وهو ما يساعد على تنويع القطاعات الاقتصادية، وخلق التنافس البناء .

أما دول المشرق فعلى الرغم من استقرارها السياسي والتزامها باستراتيجيات التنمية، فمحدودية المساحات المالية المتوفرة لديها وتضخم المديونية العامة في بعض الدول كالأردن ولبنان سيعيقان زيادة نسب الاستثمار العام. لذلك، يتوقع أن تحافظ هذه الدول على معدلات الاستثمار المسجلة في المرحلة الربيع العربي .

2-السيناريو الثاني: يقوم على فرضية استمرار حال انعدام الاستقرار السياسي والأمني، مما ينتج أزمات اجتماعية وسياسية ذات انعكاسات سلبية على عملية الإنتاج والأداء الحكومي. ويفترض هذا السيناريو أن تسجل تراجعات في مكونين أساسيين هما الحوكمة والاستثمار العام. ذلك أن الفشل في عملية التحول الديمقراطي ديناميكية الحياة الديمقراطية، وعلى المؤسسات الحكومية، ما يهدد بتراجع أدائها وفعاليتها حتى عن المستوى الذي كانت عليه قبل الربيع العربي. لذلك، يفترض هذا السيناريو أن تتراجع مؤشرات التنويع الاقتصادي في كل من مصر ودول المشرق حيث انعدام الاستقرار السياسي والأمني. ويدعم هذه الفرضية التطورات المتسارعة في كل من مصر وليبيا والجمهورية العربية السورية في حين يفترض أن تتراجع هذه المؤشرات بشكل أقل في دول مجلس التعاون الخليجي.

4. خاتمة:

مما سبق يتضح دور التنويع الاقتصادي، كاستراتيجية للوقاية من التقلبات الاقتصادية العالمية وكوسيلة لتخفيف الضغط على القطاعات الرئيسية للدول العربية، ويمكن القول أن التنويع ليس نموذجا نظريا يقدم لجميع الدول، بل إن هناك العديد من التجارب بحسب الوضع الاقتصادي للدول العربية، وبحسب الإمكانيات المتاحة والقدرة المالية والتكنولوجية، لكل قطر على حدي. وفي الوطن العربي هناك تفاوت نسبي للدول العربية من حيث التقدم في تنويع مصادر الدخل القومي، ولقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

-سياسة التنويع الاقتصادي سياسة تنتهجها الدول بتوسيع الاعتماد على مزيد من القطاعات، او توسيع سلسلة المنتجات داخل قطاع معين يرتكز على الابتكار والتكنولوجيا ويهدف إلى الاستدامة والوقاية من الأزمات.

-تملك جميع الدول العربية مؤهلات للتنويع الاقتصادي مع اختلاف الوضعية بالنسبة لكل دولة.

-هناك بعض الدول العربية ونخص بالذكر دول مجلس التعاون الخليجي خطت خطوات عملاقة نحو التنويع، ويتوقع في المدى الطويل ان تتخلص نسبيا من التبيعة للقطاع الواحد.

ولقد خرجت هذه الورقة البحثية بالتوصيات:

-تشجيع البحث العلمي والابتكار والاهتمام بالكفاءات البشرية، من خلال زيادة ميزانية التعليم العالي ومخابر البحث وتطبيق إصلاحات عميقة وفعالة في الجامعات العربية

-تشجيع روح المقاولة نظرا لملائمة هذا النهج لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في الوطن العربي

-تخفيض التحويلات الاجتماعية من اجل العمل على تشجيع روح المبادرة والابتكار.

-تهيئه البيئة المناسبة للقطاع الخاص من أجل لعب دور ريادي في الاقتصاد.

-تشجيع السياحة المستدامة، لكونها قطاع استراتيجي ونظرا لمل تتميز به الدول العربية من مؤهلات طبيعة في هذا المجال.

-العمل على تطوير القطاع المالي وتوسيعه من خلال خلق مصادر جديدة للتمويل وتنويع المشتقات المالية، بتهيئة الإطار القانوني والفني لذلك.

-تشجيع التعاون والتبادل العربي من خلال تسهيل انتقال السلع والأشخاص والاستثمارات العربية البينية، والتعجيل بإنشاء سوق عربية مشتركة كمرحلة أولى ثم الانتقال مرحلة العملة العربية الموحدة.

-تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية، توفير الثقة اللازمة للمستثمر من خلال توفير البيئة المناسبة للاستثمار.

-تحرير الأسواق المالية وأسواق العملات.

5. قائمة المراجع:

مجموعة مؤلفين& ,المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .(2016) . *بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية*.المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات Récupéré sur . https://books.google.dz/books?id=rr9jDwAAQBAJ

Fattouh, B., & Sen, A. (2021). *Economic Diversification in Arab Oil-Exporting Countries in the Context of Peak Oil and the Energy Transition.* Singapore: Springer Singapore. doi:10.1007/978-981-15-5728-6_5

IEA. (2018). *World Energy Outlook Special Report.* Paris, France: INTERNATIONAL ENERGY AGENCY.

العباس, ب& ,.ابوشمالة, ن .(2018) .التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية .*المعهد العربي للتخطيط ،الكويت* , 6-13.

براهيم, ب .(2018) .واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله .*جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*.59-60 ,

صالح محرز، و طارق راشي. (2019). التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن اطار التنمية المستدامة. *مجلة التمكين الاجتماعي*، 9.

عبد الحميد, خ. ه .(2018) .التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات .*مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*.77 ,

نجاة كورتل. (2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 6.